العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين

محمود محمد الكفاوين *

ملخص

انطلاقا من أهمية دور الخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الإنسان وتحديدًا في مجال العدالة الاجتماعية، فقد هدِفت الدراسة إلى فهم الواقع العملي للعلاقة ما بين مهنة الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن وذلك من خلال التعرف على آراء مجموعة من الاخصائيين الاجتماعيين حول مفهومهم للعدالة الاجتماعية وواقعها في الأردن ودور الخدمة الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية. وقد أُجريت الدراسة الميدانية على عينة تكونت من ستة عشر من الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين. وقد استخدم الباحث المنهج النوعي، وتم جمع البيانات من خلال المجموعة البؤرية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي كان من أهمها: اتفاق المشاركين على أهمية العدالة الاجتماعية بشكل عام بالرغم من اختلافهم حول مفهوم موحد لها. أما حول رأيهم في العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية من خلال دراستهم وممارستهم العملية، فقد أشاروا إلى أن واقع العلاقة أكاديميًا اقتصر على معلومات عامة، أما في الممارسة العملية فلا يوجد دور يُذكر. كما أشار المشاركون إلى مجموعة من العوامل التي تحد من إمكانية تطبيق العدالة الاجتماعية أثناء ممارستهم المهنية ولكنهم في النهاية أكدوا على ضرورة الربط ما بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية أكاديميا وممارسة. وخلُصت الدراسة لمجموعة من التوصيات كان من أهمها: ضرورة تطوير مناهج الخدمة الاجتماعية لتشتمل على معلومات أكثر عمقا عن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية مع ضرورة تزويد دارسي الخدمة الاجتماعية بالمهارات اللازمة لاستخدام العدالة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية للاستفادة منها في ممارستهم المهنية بالإضافة للحاجة لإجراء المزيد من الدراسات المتعمقة حول الموضوع.

الكلمات الدالة: العدالة الاجتماعية؛ الخدمة الاجتماعية؛ حقوق الإنسان؛ الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

---

* قسم العمل الاجتماعي، الجامعة الأردنية.

تاريخ تقديم البحث: 5/10 /2016 م. تاريخ قبول البحث: 5 /10/2017م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018م.

"The Relationship between Social Work and Social Justice in Jordan": Social Workers' Perspective

Mahmoud Mohammed Al-Kfaween

Abstract

Given the importance of the role of social work in the field of human rights, specifically in the area of social justice, this study aimed at understanding the relationship between the social work profession and social justice in Jordan from social workers' perspective.

The field study was conducted sixteen of the social worker's sample. The researcher used a qualitative approach; data were collected through collective-depth consultation. The study found a range of results, the most important of which was the agreement between participants on the importance of social justice, and at the same time, the lack of consensus among them about the concept of social justice. On reviewing the relationship between social work and social justice, through education and practice, it was pointed out that the reality of relationship was limited to general information, either in academic or in practice.

The study concluded a set of recommendations the most important of which were the need to develop social work platforms, to include more in depth information on the relationship between social work and social justice, with the need to provide them with the skills, to include social justice in their professional practice, in addition to the need for further in-depth studies on the subject.

Keywords: Social Justice; Social Work; Human Rights; Social Work and Social Justice?

المقدمة:

قد لا نعدو الحقيقة عند القول بأن مصطلحات العدل والمساواة والظلم والحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية من المصطلحات التي رافقت وجود الإنسان منذ بدء الخليقة، وقد أضافت لها الأجيال المتعاقبة عبر القرون المختلفة معانيَ وطروحاتٍ كثيرة. لقد حظي مصطلح العدالة الاجتماعية باهتمام كبير من قِبل السياسيين وعلماء الدين والشعراء والكتاب والأكاديميين كما أنه يحتل الصدارة في اهتمامات المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني حاليا. وبالرغم من ذلك الاهتمام فانه من الملاحظ بأن مصطلح العدالة الاجتماعية لا زال يعتبر مصطلحا جدليا حيث أثيرت حوله اسئلة كثيرة تناولت معقولية وواقعية أو مثالية المصطلح وكذلك إمكانية تطبيقه على أرض الواقع. وبالتالي فقد بات من الجلي بأنه لا يوجد اتفاق حول مصطلح العدالة الاجتماعية لا من حيث التعريف ولا كيفية تطبيقه على أرض الواقع ولكن هذا الاختلاف لا ينفي حقيقة أن هناك اتفاقا على أن العدالة الاجتماعية مطلبٌ لكل الشعوب ويسعى الجميع لتحقيقها سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي.

إن مهنة الخدمة الاجتماعية وباعتبارها مهنة إنسانية تُعنى برفاهية الإنسان كفرد وجماعة ومجتمع وتؤمن بكرامته وقيمته وحقه في الحياة الكريمة قد ارتكزت منذ بداياتها الأولى على تبني فكرة حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية، كما أنها وخلال فترات تطورها وسعيها لإحداث التغيير الاجتماعي الهادف في المجتمعات أولت اهتماما خاصا بالعدالة الاجتماعية واعتبرتها من أساسياتها الأخلاقية والمهنية. وبناء علية فقد اهتمت المنظمات الدولية المعنية بالخدمة الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الخدمة الاجتماعية وتشكل قاعدة معرفية وأخلاقية للمهنة. ولكن وبالرغم من كل هذا الاهتمام فانه من الملاحظ بأن هناك ندرةً في الأبحاث والدراسات التي تناولت العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية وتحديدا: كيف يمكن للخدمة الاجتماعية أن تُسهم في نشر العدالة الاجتماعية وتعمل على تحقيقها من خلال ممارستها المهنية؟

وفي الأردن ورغم مرور خمسة عقود على نشأة الخدمة الاجتماعية فيه تدريسا وممارسة إلا أنه يمكن القول بأن مهنة الخدمة الاجتماعية لا زالت في مراحلها الأولى وأنها لم ترتق بعد إلى المستوى العالمي في التدريس والممارسة، ولذلك فإنها بحاجة إلى تطوير قاعدتها الفكرية وممارستها المهنية،

كما أنها بحاجة لإجراء الأبحاث الجادة التي يمكن أن تُسهم في إثراء المهنة وتأصيلها. وبالرغم من أن طلبة الخدمة الاجتماعية في الجامعات الأردنية يدرُسون مساقات متعددة، ومن بينها الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية والذي يشتمل من بين مواضيعه على مفهوم العدالة الاجتماعية، إلا أن الباحث ومن خبرته الأكاديمية والعملية، قد لمس بأن هناك تساؤلات لدى الطلبة والأخصائيين العاملين، بل وتصل إلى حد الحيرة أحيانا تتعلق بالإشكالية التي تواجههم في الفرق بين النظرية والتطبيق عند الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم وضوح بعض المفاهيم؛ ومن بينها مفهوم العدالة الاجتماعية، سواء من حيث المعنى أو آلية التطبيق، وكذلك علاقة الخدمة الاجتماعية بالعدالة الاجتماعية. لذا تأتي هذه الدراسة لتتناول العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والقضايا ذات الصلة، على أمل الوصول لتصور يمكّن الاخصائيين الاجتماعيين من تضمين مفهوم ومكونات العدالة الاجتماعية في ممارسة الخدمة الاجتماعية في الأردن.

مشكلة الدراسة ومبرراتها:

لقد تطورت مهنة الخدمة الاجتماعية عالميا بحيث تجاوزت الدور التقليدي الذي اصطبغت به لفترة من الزمن، وبالتالي أصبح ينظر اليها باعتبارها مهنة إنسانية تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي للمجتمعات من خلال ممارستها المهنية على كافة المستويات مع التزامها بقواعد أخلاقية تقوم على احترام كرامة الإنسان والأيمان بقيمته وحقه في الحياة الكريمة والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية. ولعل من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين في السنوات الأخيرة العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية وتحديدا الدور الذي يمكن أن تقوم به الخدمة الاجتماعية في تعزيز ونشر العدالة الاجتماعية. حيث أشارت دراسات غربية أجريت في هذا المجال إلى أن هناك فجوة بين مفهوم وأهمية العدالة الاجتماعية من ناحية ومدى توفر المعرفة والمهارة لدى الاخصائيين الاجتماعيين وطلبة الخدمة الاجتماعية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية من ناحية أخرى (Reisch, 2011) لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة للإسهام في هذا المجال من خلال تناول "العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن.

أهمية الدراسة:

بالرغم من اهتمام المنظمات الدولية المعنية بالخدمة الاجتماعية بموضوع العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية، إلا أن هناك شحًا في الأبحاث والدراسات التي اختبرت مدى معرفة الاخصائيين الاجتماعيين بالعدالة الاجتماعية، وكيف يتم توظيفها في ممارستهم لعملهم (Morgaine, 2004) لذا تنبثق أهمية هذه الدراسة، من أن الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية في الأردن بحاجة إلى تطوير على الصعيد النظري والعملي ومن بين أساليب التطوير إجراء دراسات وأبحاث حول القضايا ذات العلاقة بالخدمة الاجتماعية، ومن بينها العدالة الاجتماعية، لذا تكمن أهمية الدراسة في محاولة الوصول لما يلي:

1- التأصيل لمفهوم العدالة الاجتماعية بالاستفادة من النظريات والأدبيات والتجارب العالمية ذات الصلة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجتمع الأردني.
2- الوصول لصيغة ما تربط بين مهنة الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، والاستفادة منها في تطوير خطط وبرامج إعداد الاخصائيين الاجتماعيين، وبالتالي تحسين وتطوير العملية التعليمية لدارسي الخدمة الاجتماعية.
3- الأهمية العملية والمتمثلة بالاستفادة مما تتوصل إليه هذه الدراسة من قبل المؤسسات العاملة في القطاع الاجتماعي سواء أكانت حكومية أو منظمات مجتمع مدني او جمعيات خيرية.
4- اقتراح قضايا قد تنجم عن هذه الدراسة ذات علاقة بالخدمة الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية لتكون فرصة للباحثين والمهتمين لإجراء دراسات حولها للمساهمة في تطوير المهنة وخدمة المجتمع.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق هدف رئيس يتمثل في الوصول لفهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين وصولا لتصور مستقبلي مقترح حول هذه العلاقة، ومن المأمول أن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1- ما مفهوم العدالة الاجتماعية لدى الأخصائيين الاجتماعيين؟

2- ما وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين في واقع العدالة الاجتماعية في الأردن وما الصعوبات والعقبات التي تعيق تطبيق العدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظرهم؟
3- الى أي مدى تضمنت المساقات الجامعية التي درسوها معلومات ومهارات كافية عن العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية؟
4- ما العقبات التي واجهت الاخصائيين الاجتماعيين في إدماج العدالة الاجتماعية في ممارستهم للمهنة؟
5- كيف يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية الاستفادة من العدالة الاجتماعية نظريا وعمليا من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟

الإطار النظري للدراسة:

العدالة الاجتماعية

لقد شغلت مفاهيم العدل والعدالة والمساواة والظلم والحرية حيزا كبيرا من اهتمام الفلاسفة والمفكرين والأدباء والسياسيين والمصلحين ورجال الدين عبر التاريخ ولا زالت، كما حظي موضوع حقوق الإنسان باهتمام واسع على مدى العصور وتبلور هذا الاهتمام عبر مراحل متعددة تم تتويجها في العقود الأخيرة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر عام 1948 (Alkhzraji, 2012; Hassona, 2015) والذي أشار إلى مجموعة من الحقوق من بينها حق الإنسان بأن يعيش حياة كريمة وبحرية وعدل. وتبع ذلك عدة مواثيق دولية وإعلانات تشرح حقوق الإنسان وفئات من المجتمع مثل الطفل والمرأة وذوي الاحتياجات الخاصة (Yousef, 2007) وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم حقوق الإنسان إلا أنه يمكن القول بأن حقوق الإنسان هي تلك الحقوق التي يتمتع بها الإنسان والتي تطورت من فكرة الحقوق المدنية والسياسية للانتقال لجيل ثانٍ يتعلق بالحقوق الاجتماعية والثقافية إلى الحديث حاليا عن ضرورة التنسيق العالمي لتوفير البيئة المناسبة ليعيش الإنسان في سلام وأمن وبيئة آمنة ونظيفة ونظام تجارة عالمي عادل (Healy, 2009) علمًا بأنه يجب أن يُعتَرف للإنسان بهذه الحقوق بصرف النظر عن جنسيته أو ديانته أو قوميته أو وضعه الاقتصادي أو السياسي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضوًا في مجتمع معين ، فهي تسبق الدولة وتسمو عليها (Fouda, 2006)

أما مفهوم العدالة الاجتماعية، فقد نال اهتماما من الباحثين والمنظمات الدولية باعتباره من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بحقوق الإنسان وعُقدت حوله المؤتمرات والندوات والأبحاث وأصبح من المواضيع التي يتم تناولها على كافة المستويات، وتجلى ذلك باهتمام الدول والمنظمات الدولية بمفهوم العدالة الاجتماعية وصياغة مواثيق وإعلانات دولية تعنى بالعدالة الاجتماعية في عدة مجالات (ILO, 2008). وبالرغم من ذلك إلا انه من الواضح بأنه لا يوجد اتفاق على مفهوم العدالة الاجتماعية ولا كيفية تطبيقها، بل وإمكانية تطبيقها، الأمر الذي دعا البعض للقول بأن مصطلح العدالة الاجتماعية مصطلح فضفاض وصعب التطبيق لذلك تعددت تعريفات العدالة الاجتماعية تبعا للمنظور الذي ينطلق منة التعريف، فقد عَرف البعض العدالة الاجتماعية، باعتبارها قيمةً عظمى تعتمد على العدل والمساواة في الموارد والحقوق ومعاملة الأفراد بعدالة، وخصوصا تلك المجموعات من الناس اللذين لا يحظون بفرص مشاركة متساوية مع الآخرين في القوة في المجتمع لأسباب كثيرة؛ منها الهجرة أو العِرق أو الدين أو الإعاقة أو الطبقة (Constantine et al,. 2007) كما رأى آخرون بأنها تعُنى بتوزيع عادل للموارد والمسؤوليات بين الناس مع التركيز على وضع نسبي لمجموعة اجتماعية بعلاقتها بأخرى في المجتمع مع إزالة الأسباب الجذرية للتفاوتات والعمل لإزالة الفوارق والظلم والقهر (CAN, 2006) كما عُرفت العدالة الاجتماعية في قاموس الخدمة الاجتماعية: بأنها تلك الظروف المثالية التي يكون فيها كل أفراد المجتمع لهم نفس الحقوق الأساسية مثل الحماية والفرص والالتزامات والمنافع الاجتماعية (NASW, 2012)

لقد بات من الواضح بأن مفهوم العدالة الاجتماعية يحمل في طياته نوعا من الغموض ويخضع لاختلافات في الفهم والتعريف تبعا لعوامل سياسية واجتماعية وثقافية، لدرجة أن البعض رأى أنه لا داع لإضاعة الوقت في البحث عن تعريف محدد للعدالة الاجتماعية (Gil, 2009) إلا أنه وبالرغم مما سبق، يمكن القول بأن العدالة الاجتماعية وما يرتبط بها من مفاهيم، من مثل المساواة والعدل والأنصاف والمشاركة ليست اختراعا جديدا ولا يمكن افتعالها (Turhan, 2010) وهي بالرغم من تعقيداتها كمصطلحات، إلا أنها تعني في نهاية المطاف أن يعيش الناس حياتهم الطبيعية كأعضاء في مجتمعاتهم بأمن وسلام واحترام (Robore, 2001) .

الخدمة الاجتماعية:

لقد نشأت مهنة الخدمة الاجتماعية في الغرب استجابة للفشل الأخلاقي للمجتمعات (Payne, 1999) أي أن الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها جاءت استجابة للحاجة إلى نوع من التغيير الاجتماعي بغض النظر عما إذا كان هذا التغيير مطلوب على مستوى الأفراد أو على مستوى بنية المجتمعات (Ross, 2011). ورغم الاختلاف على بدايات الخدمة الاجتماعية، إلا أن هناك اتفاقًا على أن الأفراد والمجتمعات بحاجة وباستمرار لمساعدة الآخرين وأن الحاجة لإقامة مجتمع أكثر عدلا وأمنا لازالت قائمة مثلما كانت الحاجة عند بدايات الخدمة الاجتماعية (Barsky, 2010). لقد استندت الخدمة الاجتماعية منذ تأسيسها إلى مجموعة من المبادئ والقواعد الأخلاقية، ولعل من أهمها: العدل المساواة بين الناس والأيمان بقيمة الإنسان واحترام كرامته وحقه في العيش الكريم، كما أنها ركزت في ممارستها على تلبية احتياجات الإنسان وحل مشكلاته وتنمية طاقاته وباحترام كامل لفرديته وخصوصيته. ولذلك يمكن القول بأن احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من مبررات وجود الخدمة الاجتماعية، وفي ذات الوقت تعمل كمحرك لعملها واستمرارها (Hare, 2004) حيث أن الخدمة الاجتماعية في المحصلة، مهنة مبنية على الممارسة ونموذج مبني على قاعدة معرفية يسعى لتعزيز التغيير الاجتماعي والتماسك المجتمعي، وتمكين وتحرير الأشخاص واحترام حقوق الإنسان، وكذلك احترام الفروق بين الأشخاص مسترشدة بنظريات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية في ممارستها المهنية (IFSW, 2014).

العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية:

بالرغم من الإقرار بأهمية وإيجابية العلاقة بين العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، على اعتبار أن مفهوم العدالة الاجتماعية رافق الخدمة الاجتماعية منذ بداياتها(Reisch, 2002; 2007) إلا أن جهودا لا زالت تُبذل للوصول لتوضيح وتحديد مفهوم وتعريف العدالة الاجتماعية، وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية نظريا وتطبيقيا، ومن ضمن هذه الجهود إجراء دراسات متعددة، ومن بينها تلك الدراسات التي تسعى لمعرفة كيف يُعّرف الاخصائيون الاجتماعيون العدالة الاجتماعية، وكيف يمكن توظيفها في عملهم، إلا أن هذه الدراسات لا زالت قليلة (Morgaine, 2014). لقد أولت المنظمات الدولية المعنية بالخدمة الاجتماعية اهتماما بالغا

بالعدالة الاجتماعية، باعتبارها قيمة أخلاقية ووظيفة أساسية للخدمة الاجتماعية، كما تناولتها المواثيق الأخلاقية للمهنة باهتمام (Asquith et al., 2005) حيث أشار الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية، إلى أن من أهم أهداف ومهام الخدمة الاجتماعية، تعزيز العدالة الاجتماعية، وإحداث التغيير الاجتماعي مع وبالنيابة عن العملاء، واعتُبرت العدالة الاجتماعية ركنا أساسيا من ستة أركان رئيسة أشار اليها الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية، كما أشار الميثاق أيضا، إلى أن العدالة الاجتماعية تُعني بأن يكون لكل شخص الحق في فرص اقتصادية واجتماعية وسياسية متساوية، وبالتالي فإن الأخصائيين يسعون لفتح الأبواب من أجل أن يحصل كل شخص على فرصة وخصوصا أولئك الذين هم بحاجة (NASW, 2012).

كما أن الخدمة الاجتماعية ونظرا لاهتمامها بالسياسات الاجتماعية، فإنها مطالبة بأن تُسهم في إحداث تغيير أو تأثير في جهود التنمية والسياسات الاجتماعية والتشريعات، سواء بتصميمها أو وتعديلها وتقيمها مع التركيز في كل الاحوال على ضمان العدالة الاجتماعية والحرص على توفير فرص عادلة للمواطنين للوصول للخدمات الاجتماعية الأساسية(SWPI, 2012). وبالتالي فإن العدالة الاجتماعية تعتبر من أساسيات الخدمة الاجتماعية (Marsh, 2005; Reisch, 2007) انطلاقا من التزامها بفلسفة احترام حقوق الإنسان كما عبر عنها الإعلان الدولي لحقوق الإنسان (IFSW, 2000) بالرغم من أن البعض يرى أن تطبيق أخلاقيات المهنة ليس سهلا في المناخ السائد (Dominelli, 2004). وفي كل الأحوال فإن الاخصائيين الاجتماعيين ملتزمون بالدفاع عن حقوق الإنسان والعمل على نشر وتعزيز وتحسين وتسريع العدالة الاقتصادية والاجتماعية (CSWE, 2012) ولا شك أن ذلك يتطلب فهم المجتمعات التي تعمل معها الخدمة الاجتماعية والتغيرات الحاصلة فيها.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية فقد أُجريت عدة دراسات في الغرب تناولت هذا الموضوع ومن بينها:

دراسة (O" Brien, 2010) والتي أجُريت على عينة مكونة من 191 أخصائيا اجتماعيا في نيوزلندا وهدفت لمعرفة كيف يعّرف الأخصائيون الاجتماعيون مصطلح العدالة الاجتماعية، وكيف يطبقونها في الممارسة الميدانية، وما الصعوبات التي تواجههم في ممارستها. وقد أشارت نتائج

الدارسة: إلى عدم وجود اتفاق بين المشاركين على مفهوم العدالة الاجتماعية، كما أنهم وصفوا المفهوم بأنه يعني (المساواة والعدل والحق) كما ذكروا بأنهم حاولوا تطبيق العدالة الاجتماعية في ممارستهم المهنية، وقد واجهوا بعض الصعوبات، لكن من الملاحظ بأن تلك الممارسة كانت على المستوى الأصغر (الفردي) وليست على المستوى الأوسط والأكبر، كما أشارت الدراسة إلى الحاجة لمزيد من الدراسات حول الموضوع.

أما دراسة (Funge, 2011) فقد أُجريت على 13 مدرسا من مدرسي الخدمة الاجتماعية، وتم سؤالهم عن دورهم في إدماج العدالة الاجتماعية في مناهج تدريس الطلبة والطريقة التي يستخدمونها في تدريس العدالة الاجتماعية وكيفية استجابة المؤسسات لهم، سواء بالدعم أو إعاقة الجهود الرامية لإدماج مواد العدالة الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، وهل حصلوا على تشجيع من مؤسساتهم التعليمية على ذلك أم لا. لقد اظهرت النتائج، بأن لدى المدرسين قناعة بأن من واجبهم إيصال مفهوم العدالة الاجتماعية للطلبة باعتبار ذلك من مهامهم الرئيسة، في حين أشار عدد قليل منهم باعتقادهم أن دورهم يجب أن يتعدى مجرد إيصال المعلومات للطلبة بأسلوب التلقين، بل عليهم السعي لغرس المفهوم وكيفية ممارسته وتطبيقه من خلال مشاركة الطلبة عمليا في ممارسة العدالة الاجتماعية، كما أشار المشاركون لعدد من الصعوبات المؤسسية التي تعيق مشاركتهم للطلبة في حوار حول العدالة الاجتماعية من مثل غياب فرص منظمة للمشاركة مع الطلبة.

كما أجرى (Havig, 2013) دراسة على 17 من المشرفين الميدانيين على طلبة الخدمة الاجتماعية، بهدف التعرف إلى دورهم في تعزيز ونشر وممارسة العدالة الاجتماعية مع طلبة الخدمة الاجتماعية، وما هي السبل التي يستخدمونها من أجل تمكين الطلبة من فهم وممارسة العدالة الاجتماعية، وإلى أي مدى تم تزويد الطلبة بخبرات الممارسة. لقد بينت النتائج أن المشاركين في الدراسة يعتبرون أن مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم الهامة كما أنهم يرون بأن مهنة الخدمة الاجتماعية تعتبر المحرك الأساسي لممارسة العدالة الاجتماعية. ويعتقدون أيضا بأنهم يقومون بدور هام في مساعدة الطلبة لممارسة العدالة أثناء تدريبهم، وأن ذلك يتم من خلال نموذج الممارسة العملية والمناقشات المكثفة والمعمقة معهم وكذلك تسهيل ظروف العمل إمامهم كما أنهم يرون أن الطلبة يتعلمون من خلال التعرض مباشرة للممارسة.

أما دراسة (Morgaine, 2014) فقد أُجريت بهدف معرفه إلى أي مدى يتم التفاعل بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الممارسة، بهدف الوصول لفهم أعمق لكيفية إدراك وفهم وتعريف الطلبة للعدالة الاجتماعية وكيفية ممارستها في الميدان. ولقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تعريفهم للعدالة الاجتماعية ينطلق من منظور حقوق الأفراد، كما أشار آخرون الى أهمية المساواة بين الرجل والمرأة كمؤشر على العدالة الاجتماعية، ومن الملفت أن بعضهم أشار إلى أنه ليس من الضروري وجود تعريف عالمي للعدالة الاجتماعية. وقد أشار عدد من المشاركين في الدراسة إلى تأثير القيم والثقافة الشخصية للأفراد على مفهوم العدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن العدالة الاجتماعية ليست قضية سياسية أو تشريعية فقط، بل هي نوع من الثقافة مثل (كيف يتعامل الناس مع بعضهم)، كما رأى بعض المشاركين إنها مفهوم غربي وتحديدا أمريكي، أما بخصوص الممارسة العملية فقد تبين أنهم مارسوا تطبيق العدالة الاجتماعية خلال عملهم ولكن على مستوى الأفراد، ولم يُعطَ اهتمام كاف للعدالة الاجتماعية على مستوى الجماعة والمجتمع.

في حين أجرى (Torres-Harding et al., 2014) دراسة على 264 طالبا وخريج من طلبة علم النفس في جامعات أمريكية، لمعرفة انطباعات الطلبة وتعريفهم للعدالة الاجتماعية، وهل ينسجم تعريفهم الشخصي مع التعاريف التي ذُكرت في الأدبيات وهل مارسوا العدالة الاجتماعية في حياتهم المهنية. لقد اتفق معظم المشاركين في الدراسة على أن العدالة الاجتماعية مهمة، وأنها تتعلق بالفرص والحقوق وقبول كل الناس بغض النظر عن الفروق بينهم، وأنها تتضمن تشجيع ونشر العدل، ومحاربة الظلم. أما بخصوص اشتراكهم في نشاطات عملية لتعزيز العدالة فقد أشار 44% منهم بأنه سبق وأن شارك في انشطة للعدالة، من خلال أعمال جماعية كالعضوية في منظمات معنية بالعدالة أو نشاطات سياسية، في حين أن نسبة أقل اشتركت في عمل تطوعي أو أبحاث أو جهد تعليمي في مجال العدالة الاجتماعية، لكنهم لم يشاركوا أو يطبقوا العدالة من خلال ممارسة علم النفس أو العلاج النفسي. عموما من الملاحظ بأن فكرة التعاون والتنسيق والمشاركة في صنع القرارات والتمكين المجتمعي لم تتم الإشارة إليها باعتبارها من ضمن مكونات العدالة الاجتماعية.

كما أشار الفيلسوف الأمريكي جون رولز (John Rawls) في صياغته لنظريته حول العدالة، والتي عرفها –بأنها تمتع كل فرد في المجتمع بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة للفئات المميزة بأن العقد السياسي والاجتماعي بين الشعب والسلطة يقوم على قيمتين أساسيتين متلازمتين، وهما تداول السلطة وتداول الثروة (Rawls, 1971) وبالتالي فإن القيمة الفعلية لمصطلح العدالة

الاجتماعية ليست في مثاليته كمصطلح، وإنما في مدى انعكاسه على حياة الناس ورفاهيتهم (Turhan, 2010) وبالتالي فأن العدالة الاجتماعية ببساطة، هي أن يعيش الناس حياتهم الطبيعية كأعضاء في مجتمعاتهم (Rebore, 2001) مع التأكيد على أن العدالة الاجتماعية في أي مجتمع، تتأثر بأنظمة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة السائدة بكل مكوناتها.

لقد تبين من الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة بالموضوع بأن هناك اختلافا في تعريف العدالة الاجتماعية، كما أن هناك فجوة بين مفهوم العدالة الاجتماعية والمعلومات والمهارات التي يتلقاها طلبة الخدمة الاجتماعية، كما أن الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع حتى في الغرب شحيحة، ناهيك عن ندرتها في البلاد العربية ومنها الأردن. وانطلاقا من الأيمان بأن مهنة الخدمة الاجتماعية نشأت بل وانبثقت من أفكار مثالية إنسانية وديموقراطية وأن قيمها بنيت على احترام حقوق الإنسان فإننا نرى بأن الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية عبارة عن وجهين لقطعة العملة ذاتها. لذلك نرى أن دراسة العلاقة بين العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في الأردن من الامور الجديرة بالاهتمام.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة في الأخصائيين الاجتماعيين الحائزين على درجة علمية في الخدمة الاجتماعية (بكالوريوس أو ماجستير)، وقد تم اختيار عينة قصدية مكونه من (16) أخصائي اجتماعي (8) من الذكور و (8) من الإناث روعي فيها أن تشمل عددا من الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين في حقول العمل الاجتماعي المختلفة، وذلك من أجل إثراء الدراسة بمعلومات تعكس خبراتهم وتجاربهم الميدانية المتنوعة بالإضافة إلى رغبتهم بالمشاركة في الدراسة طوعيا (Battaglia, 2008) .

منهج وأدوات الدراسة:

نظرا لأن هذه الدراسة تسعى لمعرفة وفهم آراء ووجهات نظر الاخصائيين الاجتماعيين في موضوع العدالة الاجتماعية وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية فقد استخدم المنهج النوعي (Qualitative) باعتباره منهجا يساعد للوصول إلى آراء ومعتقدات واتجاهات المشاركين بتعمق وحرية (Given, 2008; Moriarty, 2011; Creswell, 2007). وقد تم التوصل

للمعلومات من خلال تشكيل مجموعتين بؤريتين شارك فيهما (16) اخصائيا اجتماعيا، وقد استخدمت المجموعات البؤرية نظرا لأنها تتيح المجال للنقاش المفتوح وتبادل الآراء والخبرات بين المشاركي (Flick, 2009) . حيث تم شرح موضوع الدراسة للمشاركين وتحديد أهدا فها وإعداد دليل المناقشة وإثارة التساؤلات ودعم التفاعل فيما بينهم ومن ثم تسجيل الملاحظات وتحليلها.

نتائج الدراسة:

لقد حاولت الدراسة التعرف الى وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين حول عدد من القضايا والتي عبرت عنها اسئلة الدراسة التالية: مفهوم العدالة الاجتماعية وواقعها في الأردن؛ العقبات التي تحد من تطبيق العدالة الاجتماعية في الأردن؛ مدى تضمن مساقات الخدمة الاجتماعية لموضوع العدالة الاجتماعية؛ العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية تدريسا وممارسة؛ والتصور المستقبلي للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظر المشاركين. وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة:

مفهوم العدالة الاجتماعية:

كانت نقطة الانطلاق في هذه الدراسة تتعلق بمفهوم العدالة الاجتماعية لقد تمت مناقشة المشاركين في وجهة نظرهم بالمفهوم وكيف يعرفون العدالة الاجتماعية. لقد أثار السؤال نقاشات مطولة، ذهبت في مجملها إلى ما هو أبعد من التعريف حيث أن المشاركين رأوها فرصة للتعبير عن رأيهم في العدل والعدالة الاجتماعية والمفاهيم ذات الصلة. وقد تبين أن لديهم أفكارا وآراء كثيرة عن الموضوع باعتبارهم مواطنين وشباباً وأخصائيين اجتماعيين، حيث اجمعوا على أن مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم الفضفاضة وغير المحددة، وبالتالي من الصعب تعريفه بدقة، إلا أن الغالبية منهم اعتبره مفهوما سياسيا "من الصعب تعريف المفهوم بدقة ... ولكنه سياسي... السياسة تتحكم في كل شيء كما قارب معظم المشاركين بين مصطلح العدالة الاجتماعية ومفاهيم "العدل المساواة عدم التمييز واحترام الإنسان وتقبل الرأي الآخر" باعتبارها من حقوق الإنسان، ومن الملفت للانتباه أن البعض رأى أن تعريف العدالة الاجتماعية من خلال ما يناقضها أسهل "إن تعريف العدالة أسهل حين نتحدث عن الظلم.. والقهر ... والفقر ... والواسطة والمحسوبية ... كل هذه ليست عدالة " في حين أشار أحد المشاركين إلى أن مصطلح العدالة مصطلح مثالي وأفلاطوني "هذا المصطلح مثالي أو افلاطوني لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع وأن العدالة مصطلح سماوي لا علاقة له بأرض

الواقع". ولتقريب الصورة أكثر طُرح السؤال بصيغة أخرى؛ تضمنت السؤال عن الخصائص التي ما إن توفرت في مجتمع يمكن اعتبار هذا المجتمع متمتعا بالعدالة الاجتماعية من وجهة نظرهم. لقد أشار المشاركون إلى عدة خصائص لمجتمع العدالة الاجتماعية ومن أهمها: احترام المواطن باعتباره إنسانا بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، المساواة بين المواطنين باعتبارهم مواطنين فقط، عدم التمييز في العمل والدراسة والبعثات، لأي سبب كان وتحت أي مسمى أو ذريعة، عدم وجود الواسطة والمحسوبية، تمتع الانسان بالحرية، عدم توريث المناصب ... احترام المهمشين والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وتقديم الخدمة لهم(باحترام) باعتبارها حق لهم وليست منة أو شفقة أو إحسان أو مكرمة.

واقع العدالة الاجتماعية في الاردن والصعوبات التي تواجه تطبيقها:

أما عن واقع العدالة الاجتماعية في المجتمع الأردني من وجهة نظرهم، فقد أبدى المشاركون بشكل عام آراء سلبية حول وضع العدالة الاجتماعية في الأردن، حيث أشار معظمهم إلى أن العدالة الاجتماعية "غير مطبقة في معظم دول العالم النامي ... وبالتالي ليس لها وجود في الدول العربية...والأردن ليس استثناء" وأشار آخرون إلى أن الواسطة والمحسوبية "أوكسجين الدول العربية وكذلك في الأردن" وبالتالي فإنهم يرون في المجمل بأنه لا توجد عدالة اجتماعية فعليا في الأردن، وللتدليل على رأيهم أشاروا إلى "الفقر والطبقية باعتبارها من نتائج عدم العدالة الاجتماعية" كما أشار اخرون إلى ملاحظات سلبية في المجتمع الأردني باعتبارها من مؤشرات عدم العدالة من مثل: "الوراثة في المناصب" "التعيينات حسب الواسطة والقوة" "عدم تكافؤ الفرص" الاستثناءات تحت مسميات مختلفة". وبالتالي فأنهم يعتقدون بأن العدالة الاجتماعية بمفهومها الحقيقي ليست موجودة" نسمع كثيرا عن العدل والعدالة الاجتماعية. ولكن لا شيء على أرض الواقع" واللافت أن أحد المشاركين أشار "حتى التعامل مع الفقر فيه استغلال للفقراء" كما أشار آخر "حتى في مجال المعوقين هناك عدم عدالة اجتماعية. بل هناك من يتاجر بهم".

وحول العقبات والصعوبات التي تواجه تطبيق العدالة الاجتماعية في الأردن من وجهة نظرهم، فقد أشار معظم المشاركين إلى عدم وجود إرادة سياسية، وعدم توفر قناعة لدى اصحاب القرار "العدالة الاجتماعية قرار سياسي بالدرجة الأولى" "العدالة الاجتماعية تعني المساواة في الحقوق والواجبات ... وليس من مصلحة البعض تحقيق ذلك"، كما أشار آخرون إلى عدم وعي المواطنين

بأهمية العدالة الاجتماعية،" الناس أصلا لا يعرفون أهمية العدالة الاجتماعية" كما أشار بعض المشاركين إلى أن أصحاب النفوذ والمصالح يتضررون من تطبيق العدالة الاجتماعية "العدالة تعني إعادة توزيع الثروة..... العدالة تعني توزيعا للسلطة فهل سيقبل أصحاب الثروة والسلطة؟ " واللافت للانتباه أن اثنين من المشاركين أشاروا وبتركيز إلى الثقافة السائدة لدى الأفراد والمجتمع" معظم الناس لديهم ثقافة الفردية. الأنانية.. فما دام الشخص مستفيدا من الوضع الراهن فهو لا يريد عدالة اجتماعية لأنها ستقلل من امتيازاته "بل وأشار آخر إلى أنه" قد يحارب بعض الناس تطبيق العدالة اجتماعية ...لأنه إن طبقت سيكونون خاسرين ... لأن العدالة الاجتماعية، تعني إعطاء مجموعة من الناس حقوقهم وهذا يعني أن آخرين سيكونون خاسرين". واللافت أيضا أن أحد لمشاركين أشار إلى أن الناس يعتقدون بأن المصطلح غربي "وهو من مخرجات العولمة". والجدير بالذكر أنه ولدى الاستفسار من المشاركين عما إذا كانوا قد حاولوا المساهمة بتعزيز العدالة الاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر، تبين بأن معظم المشاركين لم يسبق لهم المشاركة في أي نشاط في مجال حقوق الإنسان أو العدالة الاجتماعية.

العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية:

تناول هذا الجزء نتائج الدراسة المتعلقة بوجهة نظر المشاركين في العلاقة بين العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية سواء على الصعيد النظري أو البحثي، وكذلك الصعوبات التي تواجههم في تطبيق العدالة الاجتماعية. من خلال التعرف على مدى توفر معلومات لديهم عن وجود علاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. لقد أشار معظم المشاركين بأن ما لديهم من معلومات حول مصطلح العدالة الاجتماعية (في الغالب) لا يتجاوز أن يكون مصطلحا تكرر في المساقات التي درسوها، وخصوصا إنه من ضمن الميثاق الأخلاقي للأخصائيين الاجتماعيين، والذي يشير إلى أن من بين أهداف المهنة تحقيق العدالة الاجتماعية "نحن نعرف عن العدالة الاجتماعية بعض المعلومات... حيث درسناها من خلال بعض المساقات ولكن ليس بشكل مفصل". وبالتالي فإنهم يرون أن ما لديهم من معلومات عن العدالة الاجتماعية لا يتعدى معلومات نظرية "معلوماتنا عن العدالة الاجتماعية نظرية" وبالتالي ليس لديهم معرفة حول كيف يمكن توظيف العدالة الاجتماعية ومكوناتها في ممارسة الخدمة الاجتماعية. وبالتالي فإن الصورة لديهم غير واضحة حول العلاقة بينهما "لا أعرف كيف يمكن للخدمة الاجتماعية أن تسهم في تحقيق العدالة".

"بصراحة أنا لا أفهم ما هي العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية عمليا". وحول رغبتهم في تطبيق العدالة الاجتماعية خلال ممارستهم لعملهم، فقد أبدى معظم المشاركين رغبتهم في ذلك على اعتبار أن العدالة الاجتماعية من ضمن أخلاقيات الدين والمهنة" كما أشار بعضهم إلى إنه حاول ذلك في ضوء فهمه وإمكانياته "في ضوء المتاح أعامل الناس باحترام وأحاول أن أعطيهم حقوقهم".

وحول الصعوبات التي تقف أمام تطبيق العدالة الاجتماعية من خلال ممارسة الخدمة الاجتماعية فقد أشار المشاركون إلى عدة صعوبات من أهمها: "الخدمة الاجتماعية أصلا ليست مهنة معترف بها" كما أن استخدام مصطلحات العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان "تبدو مصطلحات سياسية.. ونحن لدينا تخوف أصلا من كلمة سياسي.. لأن كلمة سياسي محرمة في ثقافتنا" وأشار عدد من المشاركين إلى عدم قناعة الإدارات المسؤولة بهذا الأمر "المدير يستهتر بالمصطلح" "الواسطة أقوى من العدالة الاجتماعية" ثقافة القائمين على إدارة الشأن العام تتعارض وأفكار العدالة الاجتماعية" "إذا كان المدير نفسه معين بالواسطة فكيف له أن يحاربها.. والواسطة عدو لدود للعدالة الاجتماعية". كما أنه من الملاحظ بان معظم المشاركين أشاروا إلى عدم معرفتهم أصلا كيف يطبقونها "إننا لا نعرف أصلًا كيف يمكن تطبيق العدالة الاجتماعية على أرض الواقع"، كما أضاف بعض المشاركين بأنه في الأصل ليس كل من يعمل في الحقل الاجتماعي بوظيفة أخصائي اجتماعي هو فعلا كذلك "هناك من يعمل في الميدان وهو ليس أخصائيا اجتماعيا.. أي ليس من خريجي الخدمة الاجتماعية"، كما أشار بعض المشاركين إلى أن حدود عملهم تتعلق بالعمل على مستوى الأفراد، في حين أن العدالة الاجتماعية ليست فقط متعلقة بالأفراد، "أحاول أن أكون عادلا في التعامل مع الفقراء الذين يتقدمون بطلب المعونة ... هذا مجال عملي فقط".

تصوراتهم حول مستقبل العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية:

لقد تمحور هذا الجزء من الدراسة حول: رؤية المشاركين لِما يجب أن تكون علية العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية مستقبلا، وكيف يمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية الاستفادة من العدالة الاجتماعية وتطبيقها نظريا وعمليا، وما السُبل الكفيلة بتحقيق هذه الرؤية. لقد أشار جميع المشاركين إلى أنهم يرون أن العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية "وجهان لعملة واحدة" وأن لديهم قناعة بضرورة أن تعمل الخدمة مع العدالة الاجتماعية بالتزامن، لأن مبادئ كل منهما

متطابقة، "... من الواضح بأن العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية يسعيان لتحقيق نفس الأهداف" ولكنهم في نفس الوقت اعتبروا أن ذلك الأمر صعب جدا "لدينا قناعة بضرورة أن تعمل الخدمة الاجتماعية على نشر وتعزيز العدالة الاجتماعية.... لكن الأمر ليس سهلا على الأطلاق". كما أشار بعض المشاركين إلى أن الامر يتطلب إرادة سياسية لأن "حقوق الإنسان والحرية والعدالة الاجتماعية.. تتطلب قناعة من السياسيين وأصحاب القرار" وبالتالي فإن "الخدمة الاجتماعية لا تعيش في جزيرة معزولة" كما أكد بعض المشاركين على ضرورة أن تكون هذه الأفكار من ضمن "المنظومة الثقافية للناس". وبالتركيز على الخدمة الاجتماعية ذكر بعض المشاركين أن مناهج الخدمة الاجتماعية "يجب أن تتغير جذريا وتركز على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ... ولكن ليس فقط كمعلومات وإنما مهارات... يجب أن نتعلم كيف نستخدم مهنة الخدمة الاجتماعية لتطبيق العدالة الاجتماعية" كما أشاروا إلى ضرورة أن يشتمل التدريب الميداني لطلبة الخدمة الاجتماعية على ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية لتكوين مهارات لدى الاخصائيين الاجتماعيين، وفي الوقت نفسه ممارسة العدالة الاجتماعية ميدانيا "التدريب الميداني مهم جدا... للطلبة... وللأسف نحن لم نستفد منه". كما أكد المشاركون على ضرورة الاعتراف الرسمي والشعبي بأهمية الخدمة الاجتماعية كمهنة " دون الاعتراف بالخدمة الاجتماعية كمهنة، لا يمكن أن نتمكن من تطبيق العدالة الاجتماعية" كما أشار آخرون إلى ضرورة أن يكون للخدمة الاجتماعية ميثاقا أخلاقيا معترف به ومقر من الجهات الرسمية. وفي المجمل فإن المشاركين يرون بأن مستقبل العلاقة بين العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية يعتمد على التوجه السياسي والثقافي كما يتطلب تغيير واقع الخدمة الاجتماعية تدريسا وتدريبا ميدانيا واعترافا رسميا ومجتمعيا.

مناقشة نتائج الدراسة:

لقد انطلقت هذه الدراسة من القناعة بأن العدالة الاجتماعية تعتبر ركيزة أساسية من ركائز مهنة الخدمة الاجتماعية سواء في فلسفتها أو أخلاقياتها أو وممارستها المهنية، وكذلك باعتبارها من مهام الاخصائي الاجتماعي (NASW, CSWE, IFSW, Marsh, 2005; Reisch, 2007). ولذلك فإن إعداد الاخصائيين الاجتماعيين يجب أن يتضمن تزويدهم بالمعرفة والمهارة والقيم الأخلاقية اللازمة لهم في ممارستهم لعملهم لتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية ومساعدة الأقل حظا والمهمشين. وبالرغم من أنه بات من الواضح بأن الصعوبة في فهم العدالة الاجتماعية تبدأ مع المصطلح نفسه (Novak, 2000) إلا أن هذه الدراسة لا تهدف للوصول لتعريف محدد للعدالة ولا

لتحليل أبعاد العدالة الاجتماعية تاريخيا أو فلسفيا، وإنما تسعى بداية لفهم واقع العلاقة بين العدالة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في الأردن ومن ثم بحث إمكانية تضمين مكونات العدالة الاجتماعية في مساقات تعليم وتدريب طلبة الخدمة الاجتماعية ليتمكنوا بالتالي من ممارستها عمليا. وفيما يلي مناقشة لنتائج الدراسة.

مفهوم العدالة الاجتماعية: لا شك بأن المفاهيم تعتبر نقطة الانطلاق في أي نقاش أو حوار أو طرح أكاديمي، ولذلك فقد تم التركيز على مفهوم العدالة الاجتماعية لدى الاخصائيين الاجتماعيين لأن سلوك الإنسان يتأثر بمفهومه. لقد أشار نتائج الدراسة إلى أن مفهوم العدالة الاجتماعية (باعتباره مفهوما أخلاقيا) يحظى باحترام وتقدير من قبل المشاركين، ولكنه على الصعيد الفكري ليس مفهوما واضحا متفق علية. فهو يعني بالنسبة إليهم معان كثيرة: "العدل، المساواة، عدم الظلم، احترام الإنسان، فرص متساوية في التعليم والوظائف، حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة عدم الواسطة والمحسوبية الخ". أي إنه بالرغم من أهمية مصطلح العدالة الاجتماعية، ألا أنه لا يشكل لدى المشاركين منظومة فكرية، بقدر ما يشير إلى مجموعة من المفردات. ولعل هذا الأمر ليس غريبا، لأن معاني المفاهيم والمصطلحات تتأثر في العادة بالخلفية الثقافية والاجتماعية والفكرية والسياسية للأشخاص. وهذه النتيجة تتفق مع ما أشارت إليه الادبيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، حيث يوجد تداخل بين بعض المصطلحات ذات الصلة، وتحديدا بين مفهومي العدالة(Justice) ومفهوم المساواة (inequality) (Craig, 2007) وخصوصا أن مفهوم العدالة الاجتماعية مطاطي وجدلي ويحمل تفسيرات مختلفة، ولكن في النهاية هناك اتفاق على أن العدالة الاجتماعية معنية بالعدل والمساواة والتسامح والمشاركة (Friesen, 2007).

إن عدم الاتفاق على التعريف لا يعني الاستسلام والعزوف عن البحث والتحليل، حيث أن مفهوم العدالة الاجتماعية يتعلق (بالعدالة) والتي هي (اجتماعية) وحيث أن كلمة "اجتماعية" تتعلق بالإنسان بكافة علاقاته، لذلك فإن مفهوم العدالة الاجتماعية يتطلب استخدام منظور شمولي ومتكامل، فالعدالة الاجتماعية لا يمكن فهمها ألا في اطارها السياسي والاجتماعي والثقافي والتشريعي والديني والروحي، والتي يمكن ترجمتها من خلال احترام الإنسان وحصوله على حقوقه بشكل كامل وعادل وهو ما أشار اليه المشاركون. وفي ضوء تعريف جون رولز (John Rawls) للعدالة الاجتماعية –بأنها تمتع كل فرد في المجتمع بالمساواة في الحصول على الفرص المتاحة

للفئات المميزة فأن العقد السياسي والاجتماعي بين الشعب والسلطة يقوم على قيمتين أساسيتين متلازمتين، وهما تداول السلطة وتداول الثروة (Rawls, 1971) وبالتالي فإن القيمة الحقيقية لمصطلح العدالة الاجتماعية ليست في مثاليته كمصطلح، وإنما في مدى انعكاسه على حياة الناس ورفاهيتهم (Turhan, 2010).

وبالنظر لواقع العدالة الاجتماعية في الأردن كما عبر عنها المشاركون في الدراسة، يتضح بأن مصطلح العدالة الاجتماعية ليس مصطلحا شعبيا ولا يحظى بشهرة كبيرة في الأردن وإنه ليس من مكونات الثقافة الأردنية أو اللغة المتداولة للإنسان العادي، ولا هو من القضايا التي تبدو ملحة في المجتمع الأردني، كما أن استخدامه في الغالب يتم من قبل أكاديميين أو نخبويين. وربما يمكن تفسير ذلك بعدة عوامل من بينها: الأوضاع الاقتصادية؛ بما فيها الفقر والبطالة، والتي أدت إلى إعادة ترتيب الأولويات لدى الناس بحيث ينشغلوا بالبحث عن أرزاقهم، ولربما أيضا بسبب التتابع السريع للأحداث السياسية والمشكلات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى إعطاء الأولوية للأمن والاستقرار على الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وهو في الغالب النمط السائد في معظم الدول العربية وإن بدرجات متفاوتة، حيث أن معظم الدول العربية لم تنجح في تطوير الحكم الرشيد، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة واحترام التنوع الثقافي (UNDP, 2009) ناهيك عن طبيعة العقد الاجتماعي بين السلطة والشعب في الدول العربية والذي يأخذ في الغالب شكلا هرميا وليس أفقيا.

ومع الإدراك بأنه لا يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية بأسباب قطعية، وبالرغم من الإقرار بأهمية العوامل السياسية والاقتصادية في التأثير في عدم شيوع وانتشار مفهوم العدالة الاجتماعية في المجتمع، إلا أن العامل الثقافي قد يكون من العوامل الأكثر تأثيرا في عدم شعبية المصطلح في الأردن. وبالرغم من عدم الاتفاق على معنى الثقافة (Geertz, 1973)، إلا أن هناك اتفاقا على أهميتها وتأثيرها في سلوك الإنسان، باعتبارها عملية فكرية تميز الإنسان والجماعات والمجتمعات عن غيرهم (Hofsted, 1980) كما أنها تحتوي على مجموعة من الاتجاهات والقيم والمعتقدات التي توجه سلوك الإنسان (Matsumoto, 1996). وعموما يمكن القول بأن هناك اتجاهين لفهم وتعريف الثقافة: الاتجاه الأول ينظر للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعايير والتفسيرات العقلية والرموز والأيدولوجيات وما شاكلها من المنتجات العقلية، والاتجاه الثاني يرى بأن الثقافة تشير إلى النمط الكلي لحياة شعب ما، والعلاقات الشخصية بين أفراده وكذلك توجهاتهم

(Alam Almarifa, 1997) ولذلك فإن فهم وتقبل وتبنى أفكار الحرية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية يتأثر بالمنظومة الثقافية السائدة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات. لأن الثقافة تعمل على صياغة اهتمامات الناس حول معظم القيم والأدوار المطلوبة، وتحدد الآلية التي يستجيب بها الناس نحو العدالة الاجتماعية والمساواة والإنصاف (Rochat et al., 2009).

وإذا ما نظرنا للمجتمع الأردني _مثلما هو الوضع في معظم المجتمعات العربية_ فإننا سنجد وعلى سبيل المثال بأن سيادة مفهوم أبوية الدولة باعتبارها المشغّل (وظائف القطاع العام) والمعالِج للفقر (الصناديق والمساعدات)، أدى الى فوقية العقد الاجتماعي (إن وجد)، باعتبار أن الدولة ومن يساندها هي الطرف الأقوى في العقد (السلطة والثروة)، وبالتالي يكاد يكون العقد الاجتماعي في الدول العربية عقد إذعان حتى لو سمي بغير ذلك وأخذ صيغا شكلية توحي بعكس ذلك. إن الدلائل على ذلك كثيرة، فسيادة وتكرار وتقبل مصطلحات المكرمات والهبات والمنح هي أقرب لصيغة العلاقة بين الأب القادر والابن القاصر، وبالتالي فقد يغيب، مع هذه الصيغة مفهوم الحق والواجب. يضاف إلى ذلك انتشار الفردية وتغليب المصلحة الذاتية على المصلحة العامة وشيوع الفساد والمحسوبية والواسطة. كل تلك الأمور تشكل في النهاية أفكار الناس ومعتقداتهم وتوجهاتهم، وبالتالي تصيغ ثقافتهم. وربما كان من الطبيعي في مثل هذه الأوضاع أن تغيب مصطلحات من مثل (الحق) ونقصد به حق المواطن على الدولة، لأن الحق في النهاية امتياز يمتلكه الأفراد في مواجهة الدولة وقد يشكل عبئا على الدولة (Hassona, 2015) .

ومع الإدراك بأن الثقافة تتشكل من مصادر كثيرة ومختلفة، من مثل التاريخ والدين والعادات والتقاليد، بل والسياسات الاجتماعية السائدة (Gil, 2009)، إلا أنه يمكن القول بأن تغيير ثقافة الإنسان وما ينبثق عنها من سلوكيات ليس بالأمر السهل، ولكن وفي الوقت نفسه فإن ثقافة الإنسان ليست جامدة. وبالتالي فإن إحداث تغيير في بعض جوانبها ليس بالأمر المستحيل، حيث أن بعض الجوانب الثقافية الفردية والجمعية في المجتمع الأردني قد تغيرت والبعض الآخر في طريقه للتغيير، وبالتالي فإن الظروف والأحداث المحيطة والعولمة وكل هذه المؤثرات ستسهم في إحداث التغيير في الأفراد والمجتمعات وثقافتهم. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة لدور فعلي لمهنة الخدمة الاجتماعية سواء للعمل على إحداث التغيير الهادف والمقصود بشكله الإيجابي أو لتوجيه التغير السلبي وتحويل اتجاهه ليشكل طاقة إيجابية تخدم المجتمع.

واقع العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن:

إن قراءة واقع الخدمة الاجتماعية في الأردن من خلال نتائج الدراسة الحالية والخبرة الميدانية تبين وبوضوح أنه وبالرغم من مرور أكثر من خمسين عاما على نشأة الخدمة الاجتماعية في الأردن تدريسا وممارسة إلا أنها لا زالت في بداياتها ولم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، كما أنها لا تحظى باعتراف رسمي أو مجتمعي بالشكل الذي يليق بها كمهنة إنسانية (Alkafawin, 2017) ولذلك فإن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن ليست أمرا ملموسا، بل وتكاد تكون معدومة سواء على الصعيد النظري أو الممارسة المهنية، وهو الأمر الذي يتفق مع دراسات أُجريت في دول أخرى (Reisch, 2002).

لقد تبين من الدراسة الحالية بأن لدى الاخصائيين الاجتماعيين رغبة في تطبيق العدالة الاجتماعية من خلال ممارستهم المهنية، كما أن لديهم إيمانا بأن مهنتهم - ومن خلال الميثاق الأخلاقي، تلزمهم بالعمل على مساعدة الناس وتحديدا الفقراء والمهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة والدفاع عن حقوقهم في إطار من العدالة الاجتماعية، ولكن الإشكالية تكمن في عدم إمكانية التطبيق، سواء لأسباب تتعلق بإعدادِهم الأكاديمي، (الكفاءة والمهارة)، أو بالبيئة التي يعملون فيها، يضاف إلى ذلك بأن الخدمة الاجتماعية في الأردن لا زالت، في الغالب، تمارس بشكل تقليدي وفردي وتغيب ممارستها على صعيد المجتمعات أو السياسات الاجتماعية مما يزيد الأمر صعوبة.

ولذلك يمكن القول بأن غياب العدالة الاجتماعية عن أدبيات الخدمة الاجتماعية في الأردن يعود لعوامل متعددة أهمها:

أن تدريس الخدمة الاجتماعية لا زال تقليديا ويغلب عليه الطابع النظري وأسلوب التلقين وليس التفكير الناقد، يضاف إلى ذلك ضعف التدريب الميداني بالرغم من التدريب الميداني يعتبر ركنا أساسيا من أركان إعداد الاخصائيين الاجتماعيين (Mallick, 2007)، الأمر الذي يجعل هناك فجوة بين التدريس بكل مكوناته وواقع الممارسة المهنية بكافة أشكالها (Ross, 2011) والأمر ذاته ينسحب على العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية (Reisch, 2011). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن عدم ايلاء موضوع العدالة الاجتماعية الأهمية اللازمة في إعداد الاخصائيين الاجتماعيين لا يتعارض مع أهداف وفلسفة وأخلاقيات المهنة فحسب، بل تصبح الخدمة الاجتماعية (التي تدرّس) شيئا آخر غير مهنة الخدمة الاجتماعية المقصودة، وبالتالي لا تكون خدمة اجتماعية

في سياقها التاريخي ولا بمفهومها المعاصر، وبدون هذا الاهتمام، ربما تفشل الخدمة الاجتماعية في مواجهة متطلبات التعريف العالمي للخدمة الاجتماعية ومتطلباتها الأخلاقية (O"Brien, 2009). بل إن غياب أو نقص تركيز مدرسي الخدمة الاجتماعية على العدالة الاجتماعية، ربما يحد من جهود وقدرات الاخصائيين الاجتماعيين في البناء والتأسيس لخدمة اجتماعية متطورة (De Maria, 1992) كما أن ذلك ربما يزيد من غربة الخدمة الاجتماعية في المجتمعات التي تعمل معها، وبالتالي تؤدي إلى غربة الاخصائيين الاجتماعيين. لذلك فإن الخدمة لاجتماعية في الأردن بحاجة ماسة لمراجعة موضوعية وتقييم علمي لتوضيح هويتها المهنية من أجل بناء أدوار واضحة للأخصائيين الاجتماعيين (Asquth et al., 2005).

يضاف لما سبق، غياب مفهوم واضح ومحدد للعدالة الاجتماعية، الأمر الذي يشكل عقبة تواجه القائمين على تدريس الخدمة الاجتماعية (Birkenmaier et al., 2011) حيث أن ذلك يؤدي إلى عدم الاتفاق على المضمون واختلاف الطروحات حولها وعدم القدرة على نقل الرسالة وكذلك ضعف إعداد الاخصائيين الاجتماعيين ونقص كفاءتهم والحد من قدراتهم على التطوير (De Maria, 1992). يضاف إلى ذلك بأن مفهوم الاخصائيين أو الطلبة للعدالة الاجتماعية يتأثر بخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالتالي يختلف مفهومهم تبعا لذلك (Roden and Parkison, 2009) وكذلك فإن معتقداتهم الدينية تؤثر في اتجاهاتهم وسلوكهم (Sermabekian, 1994) الأمر الذي يجعل القائمين على التدريس احيانا يواجهون إشكالية شرح وتوضيح فكرة العدالة الاجتماعية، بل وربما تجد فكرة العدالة الاجتماعية مقاومة من الطلبة أنفسهم. ولذلك لا بد من أن يدرك القائمون على مهنة الخدمة الاجتماعية، بأنها مهنة لا تنشا ولا تمارس في فراغ، وأنها تتأثر بأطر المجتمع السياسية والثقافية والاجتماعية الذي تعمل فيه، كما أن مفهوم العدالة الاجتماعية لا ينطلق ولا ينبت في فراغ، وبالتالي إذا ما أردنا فهم العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية لا بد من فهم الاطار السياسي والثقافي والروحي للمجتمع الذي نعمل معه (McComick, 2003) حتى يتسنى للقائمين على تدريس الخدمة الاجتماعية صياغة منهاج لا يتعارض وقيم المجتمع وإطاره القيمي والديني والثقافي والسياسي، لأنه من غير المتوقع أن تنجح الخدمة الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية دون فهم هذا الإطار. لأن العدالة تعني محاربة الظلم والاضطهاد ونشر العدل وتطبيق العدالة الاجتماعية من خلال ممارسة الخدمة

الاجتماعية، لذلك فإن نشر العدالة الاجتماعية ومفاهيمها يجب أن يكون هدفا مقصودا للخدمة الاجتماعية (Havig, 2013)

الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية: رؤية مستقبلية

لعله من نافلة القول بأن المجتمعات تسعى وباستمرار لتحسين أوضاعها والوصول إلى أعلى درجات التقدم، الامر الذي يتطلب مشاركة الناس في كافة الجهود والأنشطة التي تؤثر في حياتهم. وحتى يتسنى ذلك لا بد أن يشعر الإنسان بالمواطنة القائمة على احترام حقوقه والعدل والمساواة والعيش الكريم. لأن العدل والمساواة أساس المواطنة، لان إحساس الناس بالظلم وعدم العدالة والغربة في أوطانهم سيفقدهم الحماس للعمل من أجل مجتمعهم، وبالتالي يكونون أقل حماسا للانضمام لأي جهد مجتمعي، أو المشاركة السياسية أو المشاركة في أي عمل حتى لو كان من أجل تحسين أوضاعهم (Meyer, 2007). لقد أصبح من البديهي القول بأن العدالة الاجتماعية ليست ترفا فكريا ولا حلما غير قابل للتحقق، إنما هي ضرورة حتمية لأمن الفرد والمجتمع والدولة والسلم العالمي. لكنّ تحقيق العدالة الاجتماعية ليس أمرا سهلا لأنه يتطلب القناعة التامة من كل الأطراف ونشر ثقافة ثنائية الحق والواجب، وربما إعادة صياغة العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها، كما أن العدالة الاجتماعية تتطلب إعادة توزيع الثروة، سواء كانت مادية أو رمزية، وتحقيق توازن في العدالة القانونية، والاعتراف بالاختلافات بين الناس سواء اكانت ثقافية أو دينية او عرقية واحترام المواطنة، وبالتالي تحقيق العدل والإنصاف والمساواة ليعيش المجتمع بأمن وأمان.

لقد اكد المشاركون في الدراسة ضرورة اهتمام الخدمة الاجتماعية في الاردن بالعدالة الاجتماعية وخصوصا أن المبادئ المشتركة بينهما كثيرة ،حيث إن الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تقوم على الممارسة الميدانية، ونموذج مبني على قاعدة معرفية، وتسعى لإحداث التغيير الاجتماعي، والحرص على تماسك المجتمع، وتمكين وتحرير الأشخاص واحترام حقوق الإنسان، وكذلك احترام الفروق بين الأشخاص، كما أنها تعمل في أطار فلسفة تؤمن بكرامة الإنسان وحقه في العيش بعدالة وحرية، وتعمل مع كل الفئات وعلى كافة المستويات، وهي مطالبة بالتعامل مع المشكلات الناجمة عن العولمة والرأسمالية والحروب والأزمات الاقتصادية، ومكافحة الفقر والبطالة والإقصاء والتهميش والتمييز وكافة الآفات المجتمعية، لذا فإنهم يرون بأن مهنة الخدمة الاجتماعية يمكن- بل ويجب- أن تقوم بدور فعال في تعزيز ونشر العدالة الاجتماعية من خلال الممارسة المهنية، سواء في المؤسسات أو المنظمات أو المجتمع، ولكن وحتى يتمكن الاخصائيون

الاجتماعيون من القيام بذلك لا بد لهم من إعداد مهني يمكنّهم من فهم الصيغ والآليات التي تشكل الظلم والاضطهاد والتمييز وسبل الدفاع عن حقوق الإنسان وتشجيعهم على المشاركة في الممارسات التي تدافع عن العدالة الاجتماعية والاقتصادية (CSWE, 2012).

إن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في العالم الغربي حظيت ولا زالت تحظى باهتمام ونقاش منذ نشأة الخدمة الاجتماعية (Reisch, 2002, 2007; Marsh, 2005). حيث أولت مهنة الخدمة الاجتماعية اهتماما كبيرا بمفهوم العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها من قبل الاخصائيين الاجتماعيين، ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال المواثيق الأخلاقية التي تبنتها مهنة الخدمة الاجتماعية وألزمت الاخصائيين بها والتي تضمنت: أن من مسؤوليات الاخصائيين الاجتماعيين نشر وتعزيز العدالة الاجتماعية، سواء فيما يتعلق بعلاقاتهم بالمجتمع بشكل عام أو بعلاقاتهم بالأشخاص الذين يتعاملون معهم بشكل مباشر وأوضحت أن تطبيق ذلك يتطلب ما يلي (IFSW, 2004; IASSW, 2004):

1- مواجهة التمييز السلبي: على الاخصائيين الاجتماعيين مواجهة التمييز السلبي بين الناس في المجتمع؛ على أساس القدرة، العمر، الثقافة، الجنس، الدور الاجتماعي، الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، الدين، العرق، اللون، أو القدرات.
2- الاعتراف بالتنوع والاختلاف: اي أن الاخصائيين الاجتماعيين يجب أن يعترفوا باختلاف الأفراد والجماعات والمجتمعات واحترام الفروق الثقافية والعرقية في علاقاتهم مع المجتمع بشكل عام وفي علاقاتهم مع عملائهم أو الذين يعملون معهم بشكل خاص.
3- توزيع الموارد بعدالة: حيث يتضمن ذلك تأكد الاخصائيين الاجتماعيين من توزيع موارد المجتمع (المادية والرمزية) على الناس بعدالة ووفقا لاحتياجاتهم الفعلية والمساهمة في تحقيق ذلك.
4- مواجهة السياسات والممارسات غير العادلة: إن من أدوار الأخصائيين الاجتماعيين لفت انتباه المعنيين بالتوظيف وصانعي السياسات والسياسيين والرأي العام، حين تكون هناك قرارات أو إجراءات أو سياسات غير ملائمة، أو غير عادلة.
5- العمل بشكل متكافل ومتضامن: على الاخصائيين الاجتماعيين العمل بشكل متكافل ومتضامن لمواجهة الظروف المجتمعية السلبية والتي يمكن أن تؤدي إلى إقصاء أي فرد أو

مجموعة أو سيادة الاستبداد، وبالتالي العمل نحو مجتمع شامل ومتضامن ومتكامل ومتعاون.

في ضوء ما سبق يمكن القول بأنه بات من الضروري مراجعة ذاتيه وتقييم موضوعي لواقع الخدمة الاجتماعية في الأردن وتحديدا فيما يتعلق بدور الخدمة الاجتماعية في نشر العدالة الاجتماعية. وكذلك البحث الجاد والمستمر عن آليات مبتكرة للتعامل مع قضايا الإنسان ومن بينها العدالة الاجتماعية (Truell & Jones, 2012). لذلك وعلى الصعيد النظري هناك حاجة لإثراء القاعدة المعرفية للمهنة وتضمين مناهج الخدمة الاجتماعية مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (Morris, 2002; Solas, 2008). كما لابد من اهتمام القائمين على الخدمة الاجتماعية بما يجري عالميا وأن يكون الدارسون على علم بنظريات العدالة الاجتماعية، كما لا بد أن يدرك المشرفون على الطلبة (تدريسا وتدريبا ميدانيا) أن مسؤوليتهم لا تتوقف عند تزويد الطلبة بمعلومات عن العدالة الاجتماعية، بل يجب أن يمارسوها معهم (Funge, 2011) لأن اشراك الطلبة في ممارسة العدالة الاجتماعية يمكّنهم من اكتساب المهارات اللازمة لممارسة العدالة الاجتماعية، ويتطلب الأمر فهم خلفيات الطلبة لأن خلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤثر في تعلمهم (Roden & parkison, 2009) . كما أنه يمكن للخدمة الاجتماعية في الاردن الاستفادة من الثقافة العربية والإسلامية في تعزيز قيم العدالة الاجتماعية باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات الفكر الإسلامي (Amara, 1985) .

وعموما، لا بد من الاشارة هنا إلى أن الخدمة الاجتماعية تنظر للعدالة الاجتماعية باعتبارها (هدفا) و (عملية) فهي هدف تسعى المجتمعات والمنظمات والأفراد الوصول اليه، (يحصل كل مواطن على حقوقه الأساسية وفرص متساوية وعدالة اجتماعية واقتصادية) ويتم ذلك من خلال (عمليات) يقوم بها كل من المعنيين كلٌ انطلاقا من موقعه. ولذلك فإن تبني الخدمة الاجتماعية لمفهوم العدالة الاجتماعية (فكرا وممارسة)، يتطلب من المهنة في الأردن إحداث تغيير جذري في المهنة، حيث أن الخدمة الاجتماعية يمكن بل ويفترض أن تعمل على المستوى السياسي للتأثير في التنمية، والمساهمة في وضع السياسات الاجتماعية، وتعديلها عند اللزوم، وتقييمها لضمان العدالة الاجتماعية، وسد احتياجات الناس وخدمتهم بعدالة وكرامة (SWPI, 2012) لأن الخدمة الاجتماعية تؤمن بشكل مطلق بالمشاركة كمبدأ وقيمة أخلاقية، وبالتالي فإنها ستتيح الفرصة للناس

للمشاركة في كافة القرارات التي تخصهم، وبالتالي إيجاد مجتمع متعاون متكافل ويتحمل مسؤولية مشتركة ليعيش الناس بأمنٍ وسلام (Bell, 1997) مجتمع يكون فيه المواطن مالكا وليس مستأجرا.

ملاحظات ختامية وتوصيات:

لقد بات من الواضح بأن مهنة الخدمة الاجتماعية نظريا أولت موضوع العدالة الاجتماعية اهتماما بالغًا باعتبارها ركنا أساسيا من أركان الخدمة الاجتماعية، والتي عُرفّت في قاموس الخدمة على أساس أنها تعني أن يتشارك كل أفراد المجتمع في نفس الحقوق والفرص والحماية والالتزامات والواجبات (Barker, 1995) وقد تُرجم ذلك من خلال ما ورد في الميثاق الأخلاقي للخدمة الاجتماعية بمطالبة الأخصائيين الاجتماعيين بمواجهة مظاهر عدم العدالة، من خلال عملهم على إحداث التغيير الاجتماعي مع التركيز على الفقر والبطالة والتمييز والتهميش والصيغ الأخرى لعدم العدالة، وأن يتضمن عملهم تطبيق العدالة الاجتماعية من خلال الممارسة العامة وتنظيم المجتمع والأشراف وتقديم المشورة والإدارة وكسب التأييد والعمل الاجتماعي والسياسي وفي التعليم والبحث والتقييم (NASW, 1999) لتصبح العدالة الاجتماعية قيمة أخلاقية من قيم الخدمة الاجتماعية ودليلا إرشاديا للممارسة المهنية (Marsh, 2005). ولكن وبالرغم من هذا الاهتمام بالعلاقة بين مهنة الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وتحديدا في الغرب، فأن هذه العلاقة لا زالت تأخذ طابعا نظريًا وليس عمليا، حتى في مجال تعليم الخدمة الاجتماعية Finn and (Jacobson, 2008)، حيث إن ترجمة هذه العلاقة على أرض الواقع لا زالت تواجه بتحديات وعقبات كثيرة ولعل من أهمها: نقص في المعرفة الأساسية حول تكتيكات التغيير الاجتماعي، والتدريب بقصد التنفيذ وغياب المنظمات الداعمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وضيق الوقت لدى العاملين (Birkenmaier, 2003).

لقد أشارت نتائج الدراسة الحالية وبوضوح بأن العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية في الأردن ليست بالصورة المطلوبة. وإنها تواجه إشكاليات متعددة لعل من أهمها: عدم وضوح هذه العلاقة، وعدم إيلاء معاهد تدريس الخدمة الاجتماعية الأهمية اللازمة للعدالة الاجتماعية خلال إعداد طلبة الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى نقص المهارات اللازمة للتنفيذ، وقلة الأبحاث ذات الصلة بالموضوع. وفي ضوء ذلك فأن التحدي القائم أمام المعنيين بالخدمة الاجتماعية يتمثل في الإجابة على السؤال: كيف يمكن تعليم طلبة الخدمة الاجتماعية وتمكينهم من

تضمين موضوع العدالة الاجتماعية في ممارستهم المهنية. إن الأمر يتطلب إعادة النظر في سياسة تدريس الخدمة الاجتماعية وأساليب إعداد الاخصائيين الاجتماعيين سواء فيما يتعلق بالمناهج أو التدريب الميداني بحيث تتوفر لديهم المعارف وخصوصا المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تزويدهم بالمهارات اللازمة لتطبيق العدالة الاجتماعية عمليا، وإجراء الأبحاث والدراسات ذات الصلة بالموضوع. كما لا بد من التأكيد على أنه ومن أجل نجاح تلك الجهود لا بد من إيجاد وتوفير بيئة مجتمعية تساعد على فهم وتطبيق العدالة الاجتماعية.

التوصيات:

1- بالرغم من إدراك معقولية ومشروعية الاختلاف الأكاديمي على تعريف العدالة الاجتماعية ألا أن ذلك لا يمنع من الوصول لتعريف إجرائي يتضمن الأركان الأساسية للعدالة الاجتماعية بالاستفادة من المواثيق الدولية والفكر الديني وخصائص وحاجات وثقافة المجتمع الأردني. وبالتالي فأن هناك حاجة إلى تحديد مفهومٍ للعدالة يتفق مع أهداف وفلسفة الخدمة الاجتماعية، بحيث يصبح دليلاً إرشاديا سواء لتعليم أو تدريب طلبة الخدمة الاجتماعية أو ممارستهم الميدانية أو إجراء لأبحاث.

2- كي تتمكن مهنة الخدمة الاجتماعية من تمكين الدارسين فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية فإن هناك حاجة لإعادة النظر في أساليب إعداد الاخصائيين الاجتماعيين (المناهج ومحتويات المساقات وأساليب التدريس والتدريب الميداني) ويتطلب الأمر تضمين المناهج مواضيع حول حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية مع التركيز على تكوين مهارات التعامل مع قضايا العدالة الاجتماعية.

3- ضرورة تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بحيث تعمل على مستوى المنظمات والهيئات التي تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك العمل على مستوى المجتمعات والانخراط في رسم السياسات الاجتماعية.

4- الاهتمام بإجراء الدراسات والأبحاث ذات الصلة بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وعلاقتها بالخدمة الاجتماعية لإثراء أدبيات الخدمة الاجتماعية على سبيل المثال: العلاقة بين العدالة والتعددية الثقافية وآثار العولمة على العدالة الاجتماعية الخ.

References:

Al Amrawi , M. (2015). Social Justice: A conceptual approach to concept and dimensions, Link Center for Strategic Research and Studies.

Alam Almareifa .(1997) the theory of culture :a translation by Ali Al-Sawy, National Council for Culture, Arts, and letters, Kuwait N(223).

AL-Kafawin ,M .(2017). Social Work Profession and social Capital(vision for the future) An-najah University Journal for Research (Humanities) V31(4) ,2017 December.

Alkazrajiu, A. (2012). International Human Rights Law, Dar al Thaqafa for Publishing and distribution, Amman (41)

Amara, M. (1985). Islam and Human Rights , National Council for Culture, Arts and literature, Kuwait .

Asquith, S., Clark, C, & Waterhouse, l. (2005). The Role of Social Workers in the 21st Century- A Literature Review. Edinburgh: Scottish Executive

Barsky, A.E. (Ed.) (2010). Ethics and Values in Social Work. New York: Oxford University Press.

Battaglia, M. (2008).” Non Probability Sampling.” Encyclopedia of Survey Research Methods. Sage Publication. London.

Bell, L. (1997). Theoretical Foundations for Social Justice Education. In M. Adams, DL. Bell., and P. Griffen (Eds), Teaching for Diversity and Social Justice. New York and London: Routledge.

Birkenmaier, J, Cruce, A., Burkemper, E., Curley, J, Wilson, R, J., & Stretch, J. J. (2011). Introduction: teaching social justice as an orienting value in Social Work Education. Educating for Social Justice: Transformative Experimental Leaning. Chicago. IL: Lyceum Book INC.

Canadian Nurses Association (CAN) (2006). Social Justice a Means to an end, an end in itself. Ottawa: Author.

Constantine, M, & Hage, S, & kindaichi, M (2007). Social Justice and Multicultural Issues: Implications for the practice and training of counselor and counseling psychologist. Journal of Counseling and Development .85:24-29.

Council on Social Work Education (CSWE). (2012). Education Policy and Accreditation Standards. Retrieved October 12, 2012.

Craig, G. (2007). Social justice in a multicultural society: experience from the UK. Studies in social justice, (1), 93-108.

Creswell, J. (2007). Qualitative inquiry and research design (2nded.) Thousand Oaks, CA: Sage.

De Maria, W. (1992). Alive on the Street, Dead in The Classroom: The Return of Radical Social Work and The Manufacture of Activism. Journal of Sociology and Social Welfare, 19(3), 137-158.

Do Minelli, l. (2004). Social work: theory and practice for a changing profession. Cambridge: polity press.

Flick. (2009). An Introduction to Qualitative Research (4thed). Sage Publications. London.

Fouda, A. (2006). Human rights between legal systems and Islamic law – Dar alfikr , Alexandria

Friesen, M. (2007). Perceptions of Social Justice in New Zealand in R. Porter (Eds), pursuing social justice in New Zealand. Auckland: Maxim Institute.

Funge, S. (2011). "Promoting the Social Justice Orientation of Students: The role of the educator" Journal of Social Work Education, 47(1), 73-90=1

Geert, Z (1973). The Interoperation of Cultures. New York: Basic Books.

Gil, D. (2009). Perspectives on Social justice forum on Public Policy, Brandeis University.

Given, L. (2008). The Sage Encyclopedia of Qualitative Research Methods, 2: Sage: London.

Hare, I. (2004). Defining Social Work for the 21 St Centuries: The International Federation of Social Workers' revised definition of social work. International Social Work, 47 (407)

Hassouna, N. (2015) .Human Rights: the concept, characteristics, classification and sources, Aloka Network

Havig, K. (2013) Empowering Students to Promote Social Justice: A Qualitative Study of Instructor's Perceptions and Strategies. Field Educator. Vol 3.2/fall 2013. University of Oklahoma.

Healy, L. (2009). Exploring the history of Social Work as a human rights profession. International Social Work .51(6): 735-748.

Hofsted, G (1980) Cultures Consequences: International Differences in Work-Related Values. London: Sage Publication.

ILO (International Labor Organization) (2008). ILO Declaration on Social Justice for a fair globalization, Geneva .

International Federation of Social Workers (IFSW). (2000).

International Federation of Social Workers (IFSW). (2004).

International Federation of Social Workers (IFSW). (2014).

Mallick, A. (2007). Field Work Training in Social Work Curriculum: Reflection on learning and teaching. Indian Journal of Social Work,68(4),573-580.

Marsh, J. (2005). "Social Justice: Social Work's Organizing value." Social work.50 (4).293-4.

Matsumoto, D. (1996). Culture and Psychology. Pacific Grove, CA: Brooks/Cole.

Mc Comick, P. (2003). Whose Justice? An examination of nine models of Justice. Social Thought, 22(2/3), 7.

Meyer, D. (2007). "Building Social Movement "In S. Moser and I. Dilling (Eds) creating a climate for change: communicating alienates change and facilitating social change. Cambridge University Press, Cambridge.

Morgaine, K. (2014). Conceptualizing Social Justice in Social Work: Are Social Workers." Too Bogged Down in the trees". Journal of Social Justice, Vol.4, 2014.

Moriarty, J. (2011). Qualitative Methods Overview, School for Social Care Research: London.

Morris, P.M. (2002). "The Capabilities Perspective: A Framework for Social Justices". Families in Society: The Journal of Contemporary Human Services, 83(4), 365-373.

National Association of Social Workers (NASW nod). (2012). Social Justice, Retrieved November 3,2012.

National Association of Social Workers (NASW) (2008). Code of Ethics of the National Association of Social Workers. Retrieved 2011.

National Association of Social Workers (NASW) (2009). Social Work Speaks: National Association of Social Workers Policy Statements2009-2012 (8th Ed). Washington, DC.

National Association of Social Workers (NASW) (2012). Social Work Speaks: National Association of Social Workers Policy Statements (9th Ed). Washington, DC.

Novak, M. (2000). Defining social justice. first things, 108, 11-13/40

O'Brien, M. (2009) Social Work and Practice of Social Justice: An initial overview. New Zealand. Social Work Journal. 21(1, 2), 3-10.

O'Brien, M. (2010). "Social Justice: Alive and Well (partly) in Social Work Practice?" International Social Work, 54(2), 174-190.

Payne, M. (1999). The Moral bases of Social Work. European Journal of Social work, 2(3), 247-258.

Rebore, R. (2001). The Ethics of Educational Leadership. Prentice-Hall INC, New Jersey.

Reisch , M. (2011). Defining Social Justice in a socially unjust world. In J.Birkenmaier, A. Cruce,E. Burkemper,J Curley, R.J.Wilson,and J.J. Stretch (Eds), Educating for Social Justice: Transformation Experiential Learning , Chicago, IL: Lyceum Books, INC.

Reisch, M. (2007).” Social Justice and Multiculturalism: Persistent Tensions in the history U. S. Social Welfare and Social Work”. Studies in Social Justice.1 (1),67—92.

Reisch, M. (2002).” Defining Social Justice is a Socially Unjust World, Families in Society: The Journal of Contemporary Human Services, 83(4), 343-354.

Rochat, P., Dias, M., Liping, G., Broesch, T., Passos-Ferreira, C., Wining, A., and Berg, B. (2009). Fairness in distributive justice by. Journal of Cross-Cultural Psychology,40, 416-442.

Ross, A. (2011). Justice in Action? (Social Work and Social Justice in the 21 Century) Master Thesis, Massey University, New Zealand.

Rwal, J. (1971). A theory of Justice (Revised Edition) Harvard University Press.

Seramabeikian. P. (1994). Our Clients, Ourselves: The Spiritual Perspective and Social Work Practice. Social Work ,39(2),178-183.

Solass, J. (2008).” What kind of Social Justice Does Social Work seek?” International Social Work, 51(6), 813-822

SWPT, (2012). Critical Conversation Brief in flouncing social policy: Social Work Policy Institute, Washington DC.

Torres-Harding’s and Steele, and Schuler and Thief and Pico (2014). Students Perceptions of Social Justice and Social Justice Activities Education, Citizenship and Social Justice, Vol. 9 (1) 55-66.

Turhan, M. (2010). Social Justice Perceptions of teacher candidates. Education Research and Review: Vol. 5 (11), 668-673.

UNDP (United nations development programs). (2009). Arab Human Development Report , New York (2009)

Youef, A. (2007). Encyclopedia of International Human Rights Law: University Press House Alexandria.